AWC
تحالف أرباب واتش
ARAB WATCH COALITION

فهم صندوق النقد الدولي والتفاعل معه: أداة إرشادية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية

2025

١. المقدمة

فهم دور صندوق النقد الدولي في الحوكمة الاقتصادية

كما أُشير في أداتنا الأولى، يُعدّ صندوق النقد الدولي مؤسسة مالية عالمية تُعنى بتعزيز التعاون النقدي والاستقرار المالي بين الدول الأعضاء. يقدّم الصندوق المشورة السياساتية، والمساعدة المالية، والخبرة الفنية بهدف دعم الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. ونظرًا للتأثير الكبير الذي تُحدثه قرارات وبرامج الصندوق على السياسات الاقتصادية الوطنية، يصبح من الضروري أن تنخرط منظمات المجتمع المدني بشكل استباقي لضمان حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من التآكل في المنطقة.

لماذا ينبغي لمنظمات المجتمع المدني التفاعل مع صندوق النقد الدولي؟

التأثير في السياسات: غالبًا ما تتضمن برامج الصندوق توصيات سياساتية تؤثر على القطاعات الاجتماعية، والإنفاق العام، والإصلاحات الاقتصادية. يمكن لمنظمات المجتمع المدني الدفع بسياسات تُعطي الأولوية للعدالة الاجتماعية والنمو الشامل، مما يضمن اتساق السياسات الاقتصادية مع المؤشرات الاجتماعية الأساسية وتفادي الأضرار غير المتكافئة التي قد تطال الفئات الضعيفة.

المساءلة والشفافية: يُمكّن التفاعل منظمات المجتمع المدني من محاسبة كل من الصندوق والحكومات الوطنية على تنفيذ البرامج وتبعاتها على المجتمعات المحلية. وهذا ضروري لتفادي أن تؤدي السياسات المالية والنقدية إلى تعميق أوجه التفاوت أو المساس بالخدمات العامة الحيوية.

تضخيم الأصوات: تتيح منظمات المجتمع المدني تمثيل الفئات المُهمّشة وضمان أخذ وجهات نظر متعددة في السياسات الاقتصادية. ومن خلال الانخراط النشط مع الصندوق، يمكنها إبراز الآثار الاجتماعية للقرارات الاقتصادية الكلية والمطالبة بسياسات أكثر شمولًا تعالج التفاوتات البنيوية.

كيف تستخدم هذه الأداة؟

تُبنى هذه الأداة لتوفّر:

- تحليلات مفصّلة حول هيكلة صندوق النقد الدولي وآليات اتخاذ القرار فيه.
- نقاط دخول استراتيجية وجداول زمنية مناسبة لانخراط فعّال لمنظمات المجتمع المدني.
- نصائح عملية لبناء علاقات مع موظفي الصندوق والتأثير على مخرجات السياسات.

٢. هيكلية صندوق النقد الدولي:

أ. الحوكمة والقيادة

- **مجلس المحافظين**: اعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٤، يضم صندوق النقد الدولي ١٩١ دولة عضو. تعيّن كل دولة عضو محافظًا ومُحافظًا بديلاً في المجلس، ويكون في العادة وزير المالية أو محافظ البنك المركزي. يجتمع المجلس سنويًا لاتخاذ قرارات رئيسية بشأن سياسات الصندوق وتوزيع موارده. من المهم أن تتابع منظمات المجتمع المدني هذه القرارات عن كثب نظرًا لتأثيرها الكبير على الحوكمة المالية العالمية.
- **المجلس التنفيذي**: يتألف المجلس التنفيذي من ٢٥ مديرًا تنفيذيًا، يمثل كلٌّ منهم دولة واحدة أو مجموعة دول (دائرة انتخابية). يشرف هذا المجلس على العمليات اليومية للصندوق، بما في ذلك مراجعة واعتماد الترتيبات المالية، وإجراء الرقابة الاقتصادية، وصياغة السياسات. التواصل مع المديرين التنفيذيين يُعد فرصة استراتيجية للمنظمات للتأثير على السياسات الاقتصادية الوطنية، إذ لهم دور محوري في الموافقة على برامج الصندوق وتقييمات الدول.
- **المدير العام ونواب المدير العام**: يشغل المدير العام منصب رئيس موظفي الصندوق ورئيس المجلس التنفيذي، ويشرف على الإدارة العامة للصندوق وتحديد توجهه الاستراتيجي وتنفيذ السياسات. يشمل هذا الدور بناء توافق حول القضايا الرئيسية وتمثيل الصندوق على المستوى العالمي. يدعم المدير العام فريق من أربعة نواب، بمن فيهم النائب الأول وثلاثة نواب آخرين، لكلٍّ منهم اختصاص محدد في الإشراف على أعمال الصندوق والتنسيق مع الإدارات الرئيسية والتفاعل مع الدول الأعضاء.
- **إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (Middle East and Central Asia Department (MCD)**: تُشرف هذه الإدارة على التفاعل مع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشمل مسؤولياتها الرقابة الاقتصادية، وتقديم المشورة السياساتية، والمساعدة الفنية. يرأس الإدارة مدير يتولى ضمان ملاءمة استراتيجيات الصندوق للسياق الإقليمي. تُجرى تقييمات اقتصادية دورية، ومشاورات المادة الرابعة، وتقارير آفاق الاقتصاد الإقليمي لتقديم توصيات سياساتية خاصة بالمنطقة. تتعاون الإدارة عن كثب مع الإدارات المتخصصة التي سيتم تناولها لاحقًا.
- **مكتب التقييم المستقل (Independent Evaluation Office (IEO)**: يقدّم هذا المكتب تقييمات موضوعية لسياسات وبرامج الصندوق بهدف تعزيز التعلم والمساءلة. يمكن لمنظمات المجتمع المدني استخدام تقارير المكتب لتسليط الضوء على أوجه القصور في سياسات الصندوق والمطالبة بالإصلاحات.

ب. الإدارات الرئيسية في صندوق النقد الدولي ونقاط التفاعل مع منظمات المجتمع المدني

- **إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة (Strategy, Policy, and Review Department (SPR**:
تلعب إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة دورًا محوريًا في رسم التوجه الاستراتيجي لصندوق النقد الدولي وضمان التطبيق المتّسق لسياساته في جميع الدول الأعضاء. تشرف هذه الإدارة على تصميم السياسات وتنفيذها، وتُنسّق أنشطة الرقابة الاقتصادية، وتُدير عمليات الإقراض. كما تقود التفاعل مع الهيئات الدولية مثل مجموعة العشرين (G20)، والأمم المتحدة، والبنوك الإنمائية الإقليمية، مما يضمن تنسيق الجهود بشأن القضايا الاقتصادية العالمية. تتوفر أمام منظمات المجتمع المدني عدة مسارات للتفاعل مع إدارة SPR، ومنها: المشاورات السياساتية: تعلن SPR بشكل دوري عن فرص للمشاورات العامة عند صياغة أو مراجعة السياسات الأساسية.

على سبيل المثال، خلال مراجعة عام 2024 لسياسة الشفافية وأرشيف الصندوق المفتوح، دعا الصندوق مختلف الأطراف المعنية، بما فيها منظمات المجتمع المدني، لتقديم مداخلاتهم من أجل تعزيز الانخراط في صياغة السياسات. عادة ما يتم الإعلان عن هذه المشاورات عبر الموقع الرسمي للصندوق وقنوات التواصل الخاصة به. **يمكنك أيضًا التواصل معنا لنضيفك إلى قوائمهم البريدية.** المشاركة المبكرة في هذه العمليات تتيح للمنظمات فرصة المطالبة بإدراج اعتبارات العدالة الاجتماعية، والمساواة الاقتصادية، والشمولية.

- **منتدى سياسات المجتمع المدني (Civil Society Policy Forum (CSPF)**: يُعقد هذا المنتدى خلال الاجتماعات السنوية والربيعية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويُوفّر مساحة لمنظمات المجتمع المدني للتفاعل المباشر مع موظفي الصندوق، ومشاركة وجهات النظر، ومناقشة قضايا السياسات. المشاركة في هذا المنتدى تُمكّن منظمات المجتمع المدني من التأثير في أجندة الصندوق وتعزيز العلاقات التعاونية.
- **إدارة الشؤون المالية (The Fiscal Affairs Department (FAD**: تقدّم إدارة الشؤون المالية في صندوق النقد الدولي المشورة الفنية المتخصصة في السياسات المالية، بما يشمل الضرائب، والإنفاق العام، والإدارة المالية الكلية. تتابع الاتجاهات المالية العالمية، وتقدّم التوجيه للدول الأعضاء، وتُسهم في تصميم وتنفيذ برامج الصندوق. وتُعدّ تحليلاتها وأبحاثها في صُلب النقاشات العالمية حول السياسات المالية، مما يؤثر على توجهات الصندوق نحو سياسات تقشفية. يمكن لمنظمات المجتمع المدني التفاعل مع FAD من خلال عدّة آليات، منها: المشاورات السياساتية: لا تعلن FAD بشكل دوري عن مشاورات عامة أثناء صياغة أو مراجعة السياسات، لكنها تتفاعل مع الجهات المعنية من خلال قنوات مستهدفة، مثل برامج بناء القدرات والمساعدة الفنية. ورغم ندرة المشاورات العامة الرسمية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المساهمة عبر المشاركة في فعاليات الصندوق والحفاظ على تواصل مستمر مع ممثلي FAD. ويُمكّن هذا التفاعل المنظمات من المطالبة بسياسات تعطي الأولوية للرفاه الاجتماعي والعدالة المالية.
- **إدارة الاتصالات**: تُدير إدارة الاتصالات في الصندوق العلاقات العامة والتواصل الخارجي ونشر المعلومات. وتؤثر هذه الإدارة بشكل كبير في الخطاب العام للصندوق، وصورته، والسرديات التي يتبناها في الإعلام. يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاستفادة من هذه الإدارة عبر: طلب لقاءات مباشرة. الوصول إلى تقارير حديثة. الرد على السرديات المضلّلة التي قد تُخفي الآثار الاجتماعية السلبية لسياسات الصندوق.
- **الممثلون المقيمون**: يعمل الممثلون المقيمون لصندوق النقد الدولي كحلقة وصل ميدانية بين الصندوق والدولة العضو، ويُسهّلون التواصل مع أصحاب المصلحة المحليين، بما فيهم المسؤولون الحكوميون، والجهات المانحة، والمؤسسات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني. ويلعبون دورًا حيويًا في ضمان تنسيق أنشطة الصندوق مع السياق الاقتصادي الوطني. يُنصح منظمات المجتمع المدني بما يلي: بناء تواصل منتظم مع الممثلين المقيمين للحصول على معلومات مبكرة عن زيارات البعثات المرتقبة، والنقاشات السياساتية، والتفاوض حول البرامج المحتملة.

زيارة صفحة الممثلين المقيمين على موقع الصندوق لمعرفة تفاصيل الاتصال والاطلاع على أنشطة الصندوق في بلدك. ويُعدّ الحوار المبكر مع الممثلين المقيمين فرصة لمشاركة وجهات نظر محلية، وتقديم نتائج الأبحاث، والمطالبة بسياسات تُركّز على الرفاه والعدالة الاجتماعية قبل اتخاذ القرارات النهائية. غالبًا ما يُيسّر الممثلون المقيمون مشاورات مع أصحاب المصلحة، ما يمنح منظمات المجتمع المدني فرصة لطرح المخاوف، وتقديم الملاحظات، وضمان إدراج وجهات نظر متعددة في تقييمات الصندوق وبرامجه. يساعد بناء علاقة بنّاءة مع الممثلين المقيمين على تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني على الانخراط الجاد في الحوارات الاقتصادية والتأثير في نتائج السياسات بما يخدم أولويات المجتمعات المحلية.

٣. كيف يُشكّل صندوق النقد الدولي السياسات الاقتصادية في بلدك؟

أ. **<u>الرقابة الاقتصادية ومشاورات المادة الرابعة</u>**: يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء تقييمات منتظمة (عادةً سنوية) لحالة الاقتصاد في الدول الأعضاء، ويُعرف هذا التقييم باسم مشاورات المادة الرابعة. تتولى إدارات الصندوق الإقليمية (القطاعية) مسؤولية إدارة هذه المشاورات، حيث تركز كل إدارة على منطقة جغرافية محددة. فعلى سبيل المثال، تشرف إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (Middle East and Central Asia Department) على المشاورات الخاصة بدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. تتولى هذه الإدارات قيادة التفاعل مع الدول الأعضاء من خلال تحليل التطورات الاقتصادية وتقديم المشورة السياساتية بما يتناسب مع السياق الإقليمي. بالإضافة إلى الإدارات القطاعية، تساهم أيضًا العديد من الإدارات الوظيفية، التي تم التطرّق إليها سابقًا، بدور أساسي في عملية مشاورات المادة الرابعة، ومنها إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة
التي تضمن التناسق مع سياسات الصندوق وتوفّر إشرافًا استراتيجيًا خلال المشاورات وإدارة الشؤون المالية
(The Fiscal Affairs Department (FAD) التي توفّر خبرة متخصصة في قضايا السياسات المالية، مثل الضرائب والإنفاق العام، وتُسهم في التحليل والتوصيات. إدارة الأسواق النقدية ورأس المال (the Monetary and Capital Markets (MCM) Department) ايضا تُقدّم رؤى متعمقة تتعلق بالسياسة النقدية واستقرار القطاع المالي.

<u>سير العملية:</u>
التحضير: يقوم موظفو الصندوق بتحليل البيانات الاقتصادية وتحديد القضايا الأساسية بناءً على الأوضاع الاقتصادية العالمية.

يزور فريق من الصندوق الدولة المعنية لإجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

التقرير: تُجمَع النتائج في تقرير يُراجَع من قبل المجلس التنفيذي. يتم نشر التقرير النهائي متضمّنًا تقييم الصندوق وتوصياته السياساتية.

ب. **المساعدة المالية وتصميم البرامج طلب المساعدة:**

- عندما تواجه دولة عضو صعوبات اقتصادية، يمكنها تقديم طلب رسمي للحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق الاستقرار وتنفيذ الإصلاحات الضرورية.
- يُجري موظفو الصندوق تقييماً معمّقاً للوضع الاقتصادي في الدولة، ويحدّدون التحديات الأساسية والإجراءات السياسية اللازمة. غالبًا ما تكون هذه الخطوات مُمهدة في تقارير مشاورات المادة الرابعة.
- بعد التوصل إلى توافق بين موظفي الصندوق وسلطات الدولة بشأن السياسات المقترحة، يتم التوصل إلى اتفاق على مستوى الموظفين، يحدّد الإجراءات التي تلتزم الدولة بتنفيذها.
- تقوم السلطات الوطنية بإعداد مذكرة تفصيلية بالسياسات والإصلاحات الهيكلية المتفق عليها، غالبًا بالتعاون مع موظفي الصندوق. وتُعد هذه الوثيقة الصيغة الرسمية للالتزامات الواردة في الاتفاق على مستوى الخبراء (Staff-Level Agreement (SLA).

- يُقدَّم البرنامج المقترح، بما في ذلك مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (Memorandum of Economic and Financial Policies)، إلى المجلس التنفيذي للصندوق للموافقة عليه. وبمجرد الموافقة، تُصرف المساعدات المالية على دفعات، شريطة الالتزام بشروط البرنامج. التنفيذ والمراجعة: يُجري الصندوق مراجعات دورية لتقييم مدى التزام الدولة بالسياسات والإصلاحات المتفق عليها. تُشترط استمرارية صرف التمويل بتحقيق الأهداف والالتزامات المحددة. وتُتيح هذه المراجعات أيضًا إدخال التعديلات اللازمة على البرنامج وفقاً للظروف.

٤. كيف ومتى ينبغي لمنظمات المجتمع المدني التفاعل مع صندوق النقد الدولي

أ. نقاط الدخول الاستراتيجية والجداول الزمنية

ما قبل مشاورات المادة الرابعة (قبل 6–8 أشهر من نشر التقرير)

لمعرفة ما إذا كانت مشاورات المادة الرابعة ستُجرى قريبًا في بلدك، تابع البيانات الصحفية الصادرة عن الصندوق، والصفحات الخاصة بالدول، وقسم الأخبار على موقع صندوق النقد الدولي. يمكن أن يوفر التواصل مع الممثلين المقيمين للصندوق معلومات مبكرة، حيث يكون لديهم غالبًا معرفة بمواعيد البعثات المرتقبة.

الإجراءات المقترحة:

- مراجعة تقارير المادة الرابعة السابقة لفهم التوصيات الرئيسية التي قدمها الصندوق.
- تقديم مدخلات رسمية عبر مكاتب الصندوق المحلية أو التواصل المباشر مع الإدارة الإقليمية المعنية (مثل إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) أو الإدارات الوظيفية الأخرى المذكورة سابقًا (مثل إدارة الشؤون المالية، إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة، وغيرها).
- التنسيق مع منظمات مجتمع مدني أخرى لتقوية حملات المناصرة الجماعية.

خلال بعثة مشاورات المادة الرابعة (قبل 3–4 أشهر من نشر التقرير)

الإجراءات المقترحة:

- طلب اجتماعات مع فرق الصندوق الزائرة لعرض البحوث والتوصيات السياساتية.
- التعبير العلني عن المخاوف من خلال مقالات رأي ونشرات سياساتية لتشكيل الخطاب العام.
- التفاعل مع صانعي السياسات المحليين لضمان توافق توصيات منظمات المجتمع المدني مع الأولويات الوطنية.

مرحلة التفاوض على القرض (قبل الوصول إلى اتفاق على مستوى الخبراء Staff-Level Agreement)

الإجراءات المقترحة:

- التواصل المباشر مع إدارة الشؤون المالية و إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة في الصندوق، وغالبًا ما تكون ممثّلة في فرق البعثات، لمناقشة السياسات البديلة.
- تعبئة وسائل الإعلام وإطلاق حملات عامة للتصدي للشروط المجحفة.

الاجتماعات الربيعية والسنوية (أبريل وأكتوبر من كل عام)

الإجراءات المقترحة:

- الاستفادة من هذه الاجتماعات للتفاعل مع المديرين التنفيذيين وكبار مسؤولي الصندوق.
- التنسيق مع شبكات المجتمع المدني الدولية للدفع نحو إصلاحات هيكلية أوسع.

ما بعد الموافقة على القرض (مرحلة التنفيذ ومراجعات البرنامج)

الإجراءات المقترحة:

- مراقبة تنفيذ البرنامج وتسليط الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية.
- تقديم تقارير مستقلة إلى مكتب التقييم المستقل للطعن في التقييمات الرسمية.